سياسة مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن المعلومات
(سبتمبر1998)

الغرض

ينص هذا البيان على السياسة التي اعتمدتها مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن المعلومات[1] ويصف المطبوعات ذات الصلة المتاحة للجمهور.

السياسة

تقر مؤسسة التمويل الدولية وتؤيد أهمية المساءلة والشفافية في عملية التنمية. وبناء عليه، اعتمدت المؤسسة سياسة الانفتاح بشأن أنشطتها، وهي ترحب بالمساهمات من المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروعات التي من المزمع أن تسهم فيها المؤسسة، ومن أفراد الجماهير المهتمين والشركاء في أنشطة الأعمال، فضلا عن السعي لاغتنام الفرص لشرح عملها لأوسع جمهور ممكن.

بصفتها مؤسسة عهدت إليها مهمة تشجيع تنمية القطاع الخاص القابلة للاستمرار اقتصاديا وبيئيا واجتماعيا في البلدان الأعضاء في المؤسسة، فإنها ترغب في حفز النقاش وتوسيع فهم عملية تنمية القطاع الخاص، وذلك بهدف تسهيل التنسيق مع شركائها من جهات القطاع الخاص، والحكومات والمؤسسات الأخرى، والمساعدة في خلق وتشجيع مساندة الجماهير للأنشطة التي تشجع التقدم الاقتصادي والاجتماعي في البلدان النامية. وقد بيّنت التجربة العملية أن التشاور وتبادل المعلومات مع المجتمعات المحلية المتأثرة بالمشروعات التي تمولها المؤسسة، ومع جهات التمويل المشترك والشركاء ومجموعات الأشخاص الذين لديهم معرفة متخصصة بقضايا تنمية القطاع الخاص، يساعدان في تعزيز نوعية العمليات التي تمولها مؤسسة التمويل الدولية.

بصفتها مؤسسة تملكها حكومات البلدان الأعضاء، تعتبر مؤسسة التمويل الدولية مسؤولة عن إدارة الأموال العامة وعليها واجب الاستجابة لاهتمامات حملة أسهمها.

---

[1] المعلومات الخاصة بالبنك الدولي التي في حوزة مؤسسة التمويل الدولية تخضع لسياسة البنك بشأن الإفصاح عن المعلومات.

وبصفتها جهة مقترضة، وضعت المؤسسة نصب أعينها أن من شأن الإفصاح عن المعلومات المتعلقة بأوضاعها وسياساتها المالية، فضلا عن المعلومات التي ينبغي عليها الإفصاح عنها، أن يساعد في اجتذاب مشترين للأوراق المالية التي تصدرها.

وبصفتها رب عمل، تهدف المؤسسة إلى ضمان أن تتاح لموظفيها المعلومات التي يحتاجونها من أجل القيام بمسؤولياتهم، والإسهام في وضع السياسات واتخاذ القرارات السليمة، وفهم الأسباب التي تشكل مرتكزات سياساتها وإجراءاتها.

لذلك، يجسد النهج الذي اعتمدته المؤسسة بشأن المعلومات عن أنشطتها افتراضا بأن الإفصاح هو الأصل حيثما كان لا يشكل ضررا جوهريا على أعمال المتعاملين معها وعلى مصالحهم التنافسية. كان يتاح في السابق، بدون أدنى قيد، الكثير من المعلومات التي في حوزة مؤسسة التمويل الدولية من خلال مجموعة متنوعة من مطبوعات ووثائق المؤسسة. ومع تطور سياسة المؤسسة بشأن الإفصاح عن المعلومات منذ اعتمادها في عام 1994، واصلت توسيع نطاق المعلومات التي تتيحها للجمهور عن أنشطتها وتوسيع طرق توزيع المعلومات عن مشروعات محددة، شاملة المعلومات التي تخص الآثار البيئية والاجتماعية للمشروعات، للذين يتأثرون بتلك المشروعات من الأشخاص في المجتمع المحلي المعني وللأطراف الأخرى المعنية. ولتسهيل الحصول على المعلومات، تتيح المؤسسة معلومات محددة، ولاسيما المعلومات الخاصة بمشروعات محددة، من خلال دار المعلومات التي أنشأها البنك الدولي. وتعتبر دار المعلومات نقطة الاتصال المركزية للذين يسعون للحصول على وثائق المؤسسة المتاحة للجمهور. وتقدم هذه الدار، الواقعة في مقر مجموعة البنك الدولي، الخدمات للجمهور في البلدان الأعضاء من خلال شبكة الإنترنت، بصورة رئيسية.

دار المعلومات

يمكن الحصول على المعلومات المتاحة للجمهور عن أنشطة مؤسسة التمويل الدولية من **دار المعلومات** التابعة للبنك الدولي، وعنوانها: 701 18th Street, N.W. Washington D.C. 20433 . كما يمكن تقديم طلبات الحصول على المعلومات إلى الدار عبر الإنترنت أو بعثات البنك الدولي في لندن

وباريس وطوكيو، وبعثات البنك الدولي الأخرى المقيمة أو مكاتب مؤسسة التمويل الدولية الواقعة في العديد من البلدان في مختلف مناطق العالم. وقد تكون هناك رسوم موحّدة مقابل النسخ الورقية من الوثائق، ماعدا **موجز المعلومات عن المشروع** و **مواجز الاستعراضات البيئية**.

تعرض دار المعلومات كتلوجا يضم وثائق مؤسسة التمويل الدولية التي تتيحها المؤسسة للجمهور والخاصة بمشروعات محددة. كما يمكن للراغبين من مختلف بلدان العالم أن يختاروا وثائق محددة وأن يطلبوها عبر موقع دار المعلومات على شبكة الإنترنت العالمية.

تتناول دار المعلومات الطلبات الخاصة بوثائق محددة وليس كافة طلبات الحصول على المعلومات. غير أن موظفي الدار يوجهون الأفراد من بين الراغبين في الحصول على معلومات أخرى إلى المصادر المعنية الأخرى التي تتيح المطبوعات للجمهور.

الأوساط الإلكترونية

تتيح مؤسسة التمويل الدولية موقعا على شبكة الإنترنت العالمية يعطي مستعمليه نظرة عامة واسعة وشاملة عن أنشطة المؤسسة. ويضم هذا الموقع (http://www.ifc.org.) معلومات عن كيفية العمل مع المؤسسة، وإرشادات وإجراءات بشأن الاستثمار، فضلا عن الإحصاءات اليومية والأسبوعية بشأن أسواق الأسهم من **قاعدة بيانات الأسواق الناشئة** التي تعدها المؤسسة، ومواجز عن أنشطة المؤسسة وشركائها في الأعمال في مختلف مناطق العالم، إضافة إلى البيانات الصحفية ومواجز قوائم مطبوعات المؤسسة وكيفية الحصول عليها. ويمكن العثور، على موقع المؤسسة على شبكة الإنترنت العالمية، على قائمة كاملة بكافة وثائق ومطبوعات المؤسسة المتاحة للجمهور.

الوثائق الخاصة بالمشروعات مثل **مواجز المعلومات عن المشروعات، ومواجز الاستعراضات البيئية وتقارير تقييم الأثر البيئي للمشروعات**، متاحة عبر وصلة إلى دار المعلومات التابعة للبنك الدولي. كما تتيح المؤسسة حاليا صندوق البريد الإلكتروني، الذي يتيح للأطراف المعنية فرصة تقديم تعليقات لإدارة المؤسسة وموظفيها على أنشطة استثمار محددة. عندما يشاهد الأفراد المهتمون من بين الجمهور على شبكة الإنترنت الإشارة المرجعية الخاصة بموجز معلومات عن مشروع أو موجز استعراض بيئي أو تقرير تقييم الأثر البيئي لمشروع من مشروعات مؤسسة

التمويل الدولية، فإن القيد الخاص بالمشروع المعني يضم علامة تشير إلى قبول تقديم التعليقات إلكترونيا.

المعلومات المتاحة للجمهور

معلومات عن العمليات

من خلال الإفصاح عن وثائق المشروعات في الوقت الملائم، تسهم مؤسسة التمويل الدولية في ضمان المساءلة والشفافية، وتحسين اتخاذ القرارات والانفتاح. كما يسهّل الإفصاح عن المعلومات الخاصة بالمشروعات المشاورات الباكرة في البلد المعني مع المتأثرين محليا بالمشروع المزمع. وحسبما يلي وصفه بمزيد من التفصيل أدناه، يشترط على الجهات الراعية للمشروع المعني إتاحة المعلومات البيئية والاجتماعية عن المشروع المزمع في موقعه أو قربه وذلك إذا كان المشروع من الفئة "آ" أو الفئة "ب".

تشمل مصادر المعلومات المتاحة للجمهور عن البلدان الأعضاء في مؤسسة التمويل الدولية والمشروعات التي تمولها المؤسسة ما يلي:

التقرير السنوي الذي تصدره مؤسسة التمويل الدولية، وهو يضم قائمة ووصف موجز لكافة الاستثمارات الجديدة التي وافقت عليها المؤسسة في كل سنة مالية، ومحافظة الاستثمارات الحالية وموجزا عن استراتيجية وعمليات المؤسسة حسب المناطق والقطاعات؛

الدروس المستفادة من الخبرة العملية، وهي تتيح تحليلا حسب التسلسل الزمني لعمليات المؤسسة وحسب القطاعات، شاملا الدروس التي تم تعلمها؛

المطبوعة التي تصدرها المؤسسة بعنوان "IMPACT" وهي تصدر كل ثلاثة أشهر وتستعرض القضايا الأساسية وأنشطة مؤسسة التمويل الدولية المتصلة بتنمية القطاع الخاص؛

النتائج المتحققة على الأرض، وهي تشمل دراسات حالات عن استثمارات مختارة من بين استثمارات المؤسسة، سواء الناجحة أو الفاشلة منها؛ و

برنامج المساعدة التابع للمؤسسة الذي تسانده الجهات المانحة ، وهو استعراض سنوي لأنشطة المؤسسة تموله الصناديق الاستئمانية التي تقيمها الجهات المانحة.

يتيح موقع مؤسسة التمويل الدولية على شبكة الإنترنت إمكانية الوصول لهذه الوثائق، جنبا إلى جنب مع البيانات الصحفية التي تصدرها المؤسسة.

تصدر مؤسسة التمويل الدولية كتيبات وتقارير تبيّن الإرشادات والإجراءات فيما يتعلق بالاستثمارات، وهذه يتم تحديثها واستكمالها دوريا. فالمؤسسة تنشر **دليل الممارسات الجيدة** بشأن التشاور مع الجماهير بهدف إتاحة الإرشاد والتوجيه للجهات المحتمل أن تتعامل مع المؤسسة حول قضايا التشاور والإفصاح عن المعلومات. كما تتيح المؤسسة للجمهور معلومات توجز الشروط البيئية والاجتماعية وشروط الإفصاح عن المعلومات التي تشترطها المؤسسة، ومعلومات عن كيفية التعامل مع المؤسسة، شاملة معلومات عن شروط استثمارات المؤسسة وعن المنتجات والخدمات التي تقدمها.

المعلومات عن المشروعات

من شأن إتاحة المعلومات عن مشروعات محددة أن تساعد في إطلاع المتأثرين بالمشروعات من بين المحليين وجهات الأعمال التجارية والفئات الأخرى المعنية على أنشطة الاستثمار التي يحتمل أن تضطلع بها مؤسسة التمويل الدولية. علما بأن إتاحة هذه المعلومات للجمهور والردود التي يتم استلامها منه تعزّز عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة والفعالية الإنمائية لعملياتها.

موجز المعلومات عن المشروع

يتيح **موجز المعلومات عن المشروع** للأطراف المعنية المعلومات عن المشروع المزمع في الوقت الذي ما يزال فيه المشروع قيد الدراسة. فهذا الموجز يتيح موجزا عن حقائق العناصر الرئيسية للمشروع الناشئ: الجهات الراعية له، حملة أسهم الشركة صاحبة المشروع، التكلفة الكلية للمشروع، موقع المشروع، وصف المشروع والغرض منه، الفئة البيئية للمشروع، وموجزا مختصرا عن أية قضايا بيئية واجتماعية ينطوي عليها. منذ ابتداء وضع مواجز المعلومات عن المشروعات، جرى توسيع نطاقها لتشمل معلومات عن القطاع الذي ينتمي إليه المشروع المزمع، ومقدار استثمارات المؤسسة فيه، والإجراءات المزمعة لتخفيف حدة آثاره البيئية والاجتماعية

وطرق الحصول على المعلومات ذات الصلة به في البلد المعني. يجري تحديث موجز المعلومات عن المشروع واستكماله حسب الضرورة وبما يعكس التغييرات الجوهرية فيما يتعلق بالمشروع التي تجرى عقب إيداع أول معلومات عنه لدى دار المعلومات.

يستهدف موجز المعلومات عن المشروع إتاحة المعلومات عنه للأطراف المعنية قبل أن يقوم مجلس الإدارة بالنظر فيه، ولكن بعد أن تكون إدارة المؤسسة قررت أنه من المرجّح عرض المشروع على المجلس لبحثه وبعد أن تكون الجهات الراعية له قد اطلعت ووافقت على مضمون موجز المعلومات عن المشروع للتحقق من دقته وضمان عدم احتوائه سهوا على معلومات سرية حساسة عن أنشطة أعمال تجارية. ويجري الكشف عن موجز المعلومات عن المشروع في غضون مدة لا تقل عن 30 يوما قبل تاريخ نظر مجلس الإدارة فيه[2] بالنسبة للمشروعات التي تجهز معاملاتها وفق الإجراءات العادية وتاريخ الإقفال بالنسبة لأي من المشروعات التي يتم تجهيز معاملاتها وفق الإجراءات المبسّطة.

الوثائق المتعلقة بالبيئة

بالنسبة للمشروعات من الفئة "آ"،[3] وبعد استلام مؤسسة التمويل الدولية نسخة من تقرير التقييم البيئي المقبول[4] من الجهة الراعية للمشروع المعني وحصولها منها على الإذن بنشره، تقوم المؤسسة بنشر تقرير التقييم البيئي لإطلاع الجمهور عليه في البلد المعني ومن خلال دار

---

[2] في الحالات التي تحدد فيها فترة للكشف عن المعلومات، تسعى المؤسسة لإتاحة المعلومات في أبكر وقت ممكن. لذا، تعتبر الفترات المذكورة حدودا دنيا مطلقة.

[3] المشروع من الفئة "أ" هو المشروع الذي يمكن أن يسفر عن آثار بيئية متنوعة وكبيرة ويتطلب إجراء تقييم بيئي كامل.

[4] تشترط مؤسسة التمويل الدولية التشاور مع المتأثرين بالمشروعات بطريقة مفيدة في إطار عملية التقييم البيئي. ويجب أن تكون هذه المشاورات موثقة في تقرير التقييم البيئي قبل قيام المؤسسة بإرسال هذا التقرير إلى دار المعلومات وبدء فترة الأيام الستين. وهذه الشروط موصوفة بمزيد من التفصيل في إجراءات الاستعراض البيئي والاجتماعي المنقحة المعتمدة في المؤسسة.

المعلومات في البنك الدولي، وذلك في أقرب وقت ممكن وفي مدة لا تقل عن 60 يوما[5] قبل التاريخ المقترح لعرض المشروع المعني على مجلس الإدارة (الإجراء العادي)، تاريخ الإقفال (الإجراء المبسّط) أو تاريخ موافقة إدارة المؤسسة عليه (الصلاحية المخوّلة). فإذا لم توافق الجهة الراعية للمشروع على الكشف عن تقرير التقييم البيئي، تلتزم مؤسسة التمويل الدولية بوقف النظر في ذلك المشروع. وبما أنه يجب أن يكون المعنيون من بين موظفي المؤسسة مقتنعين بأن تقرير التقييم البيئي كامل من كافة النواحي الجوهرية قبل الكشف عنه وإرساله لدار المعلومات، يمكن أن يكون من المطلوب من الجهة الراعية تقديم وثائق إضافية وملاحق للتقرير قبل بداية فترة الإفصاح عن المعلومات بشأن المشروع المعني.

يشترط أن تحتوي تقارير التقييم البيئي تفاصيل المشاورات الجماهيرية التي تتم أثناء إعداد التقييم البيئي، شاملة مكان وتواريخ الاجتماعات، ووصفا للأطراف التي تم التشاور معها، وعرضا عاما للقضايا التي نوقشت وسوّيت والإجراءات الواجب اتخاذها في المستقبل. كما تضاف ملاحق هامة لتقرير التقييم البيئي تضم تعليقات الجمهور والمشاورات معه التي تتم عقب إصدار التقرير.

يضم تقرير التقييم البيئي **خطة عمل بيئي** تحتوي إجراءات بيئية واجتماعية تستهدف إدارة وتخفيف حدة ورصد الآثار التي تم تحديدها من قبل أثناء عملية التقييم البيئي. وعقب المفاوضات بين مؤسسة التمويل الدولية والجهة الراعية للمشروع، يجري تحديث واستكمال خطة العمل البيئي بما يعكس التفاهمات النهائية التي يتم التوصل إليها بين المؤسسة والشركة صاحبة المشروع بشأن الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإدارة وتخفيف حدة ورصد القضايا البيئية والاجتماعية.

بالنسبة للمشروعات من الفئة "ب"،[6] وعقب إنجاز استعراض مؤسسة التمويل الدولية لتحليل الجوانب البيئية الذي تقدمه الجهة الراعية للمشروع ، تقوم المؤسسة بإعداد موجز عن النتائج الرئيسية للاستعراض البيئي، شاملة الإجراءات التي ينبغي اتخاذها لإدارة وتخفيف حدة ورصد

---

[5] تلغي السياسة المعدلة التي اعتمدتها المؤسسة بشأن الإفصاح عن المعلومات صلاحية الإعفاء السابقة التي بموجبها كان يمكن لنائب الرئيس لشؤون عمليات الاستثمار الإعفاء من شرط الأيام الستين. علما بأنه لم يجر استعمال تلك الصلاحية أبدا.

[6] المشروع من الفئة "ب" هو المشروع الذي يمكن أن يسفر عن آثار بيئية محددة ويتطلب التقيّد بمعايير أداء معيّنة مسبقة التحديد.

القضايا البيئية والاجتماعية. وبعد موافقة الجهة الراعية على مضمون موجز الاستعراض البيئي للتحقق من دقة ما ورد فيه من حقائق وضمان عدم احتوائه سهوا على معلومات سرية حساسة عن أنشطة أعمال تجارية، تقوم المؤسسة بإيداع نسخة منه لدى دار المعلومات وتقوم الجهة الراعية للمشروع بنشر نسخة منه محليا (أنظر أدناه) في أقرب وقت ممكن وفي مدة لا تقل عن 30 يوما قبل تاريخ نظر مجلس الإدارة فيه (الإجراء العادي)، تاريخ الإقفال (الإجراء المبسّط) أو تاريخ موافقة إدارة المؤسسة عليه (الصلاحية المخوّلة).[7] إذا تم الاتفاق لاحقا بين المؤسسة والجهة الراعية للمشروع على تغييرات جوهرية، يتم تضمين هذه التغييرات في موجز استعراض بيئي مستكمل يرسل إلى دار المعلومات.

في المشروعات من الفئة "ب" التي تضم قضايا مثيرة للقلق، كإعادة التوطين ضيقة النطاق أو قضايا مكافحة الآفات، يمكن أن تشترط مؤسسة التمويل الدولية على الجهة الراعية للمشروع القيام بدراسات بشأن تلك القضايا، شاملة المشاورات الجماهيرية، والتي يجري نشرها للجمهور أيضا.

بما أن الذين يتأثرون بالمشروعات المزمعة قد لا يتسنى لهم الحصول على المعلومات من مكتب من مكاتب البنك الدولي أو مؤسسة التمويل الدولية، يشترط على الجهة الراعية للمشروع أيضا أن تنشر محليا موجز الاستعراض البيئي (وأية تعديلات تطرأ عليه) ونتائج أية مشاورات تشترط المؤسسة إجراءها، على أن تكون مترجمة إلى اللغة المحلية، بالطريقة الملائمة حسب المستوى الحضاري، وذلك بهدف تسهيل إعلام أصحاب المصلحة الحقيقية بأن المعلومات وضعت في الملكية العامة بهدف استعراضها. وينبغي أن يحدث هذا النشر محليا في مدة لا تقل عن 30 يوما قبل التاريخ المقترح لنظر مجلس الإدارة في المشروع (الإجراء العادي)، تاريخ الإقفال (الإجراء المبسّط) أو تاريخ موافقة إدارة المؤسسة عليه (الصلاحية المخوّلة).

بهدف إيضاح كيفية تضمين مؤسسة التمويل الدولية التزامات الشركة صاحبة المشروع بالشروط البيئية والاجتماعية في وثائق استثماراتها، تقوم المؤسسة بنشر الأحكام البيئية والاجتماعية

---

[7] يمكن أن تنشأ أوضاع تحول فيها أوضاع السوق أو شروط التوقيت، مثل تلك المتعلقة بعروض الأوراق المالية، دون التقيّد بفترة الأيام الثلاثين. ففي مثل هذه الحالات، تقوم ورقة مجلس الإدارة بإعلام المجلس أنه تم تأخير موعد الكشف عن موجز الاستعراض البيئي المعني.

"المعيارية" التي تتضمنها عادة اتفاقات القروض التي تعقدها المؤسسة مع المقترضين منها، وذلك على شبكة الإنترنت العالمية.

البيانات الأخرى عن المشروع

بالنسبة لمشروعات مختارة، تواصل **مجموعة تقييم العمليات** في مؤسسة التمويل الدولية إصدار مواجز عن تقارير التقييم، ومطالعات مجموعة تقييم العمليات (كانت تنشر سابقا بعنوان "مطالعات وحدة تقييم العمليات").

المعلومات المالية

يتم كل ثلاثة أشهر نشر البيانات المالية لمؤسسة التمويل الدولية. وتدرج في التقرير السنوي الذي تصدره المؤسسة البيانات المالية المراجعة كما هي في 30 يونيو/حزيران من كل سنة. وقد يجري تضمين البيانات المالية غير المراجعة كما هي في نهاية سبتمبر/أيلول وديسمبر/كانون الأول ومارس/آذار في بيانات العروض أو النشرات الصادرة مع إصدارات السندات. وتضم البيانات المالية الميزانية العمومية، وبيان الدخل، وبيان التدفقات النقدية، وبيان أسهم رأس المال وحقوق التصويت، والملاحظات على البيانات المالية. كما تتضمن جداول تدرج البيانات بشأن العملات المستحقة الدفع على القروض القائمة غير المسددة، وهيكل آجال استحقاق القروض، والاقتراضات (حسب آجال استحقاقها والعملات المقترضة بها). تشمل الملاحظات على البيانات المالية معلومات عن الحسابات والسياسات المالية (مخصص احتياطي خسائر القروض، وإقرار الإيرادات، ورأس المال المدفوع والمكتتب به،الخ...) ووصفا موجزا عن خطة تقاعد الموظفين. يتم الإعلان عن خطة الاقتراضات العامة في بداية السنة المالية (1 يوليو/تموز).

تشمل البيانات المالية الأخرى التي تنشر في التقرير السنوي أو البيان الإعلامي متوسط تكلفة الاقتراضات والعائد من الاستثمارات السائلة والقروض التي تقدمها المؤسسة. كما يتم الكشف عن الوثائق المتصلة بالعروض العامة حيثما كانت القوانين أو اللوائح التنفيذية الناظمة للسوق تنص على تقديمها إلى هيئة حكومية.

الاقتصاديات والبحوث

الاستثمارات في القطاع الخاص

يتم نشر البيانات عن الاستثمارات في القطاع الخاص في بلدان أعضاء مختارة على شكل وثائق مناقشة تصدرها المؤسسة في المناسبات.

البحوث

إن **الفهرس السنوي للمنشورات** و **استكمال المنشورات** الذي يصدر مرتين في الشهر عن **مكتب الناشر** يدرجان نواتج البحوث التي ينشرها البنك الدولي، وهي تتخذ مجموعة متنوعة من الأشكال وتضم بحوثا تجرى برعاية مؤسسة التمويل الدولية.

الأسواق الناشئة

قاعدة بيانات الأسواق الناشئة هي قاعدة بيانات شاملة تتاح للمشتركين وتتيح إحصاءات مفصلة عن أسواق الأوراق المالية في البلدان النامية. وتضم هذه القاعدة إحصاءات يومية وشهرية عن أكثر من 1400 من الأسهم من 45 سوقا وتشمل مؤشرات الأسعار ومؤشرات العائد الكلي. كما تضم مختلف تقارير البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية، شاملة **جداول الديون العالمية**، بيانات من قاعدة بيانات الأسواق الناشئة.

إدارة المؤسسة

مجلس المحافظين

يدرج التقرير السنوي أسماء البلدان الأعضاء ومحافظي المؤسسة وحقوق التصويت. ويضم موجز مداولات الاجتماعات السنوية كافة الخطابات المتعلقة بقرارات مؤسسة التمويل الدولية المتخذة في الاجتماعات وبالتصويت بالبريد منذ آخر اجتماع، فضلا عن تقارير مجلس الإدارة التي توصي باتخاذ قرارات بشأن قضايا مثل زيادات رأس المال وتعزيز موارد المؤسسة.

مجلس الإدارة

يدرج التقرير السنوي أسماء المديرين التنفيذيين، والبلدان التي تعيّنهم أو تنتخبهم وحقوقهم التصويتية.

يتم إعلان أهم قرارات مجلس الإدارة عبر بيانات صحفية أو في مؤتمرات صحفية يعقدها كبار مسئولي مؤسسة التمويل الدولية. كما يتم الإعلان عن كل من عمليات الاستثمار من خلال إصدار بيانات صحفية وصحائف حقائق تتيح بيانات موجزة عن المشروعات المزمعة.

جهاز إدارة مؤسسة التمويل الدولية

يجري الإعلان عن القرارات الرئيسية التي يبحثها جهاز الإدارة والتي من المرجّح أن تكون ذات أهمية خارج المؤسسة من خلال بيانات صحفية ووسائل أخرى.

جهاز الموظفين

تتاح للجمهور الرسومات البيانية التي توضح الهيكل التنظيمي للمؤسسة وأوصاف المناصب المعلن عن الحاجة لمن يشغلها، مثلما يتاح دليل مجموعة البنك الدولي الذي يضم قوائم أسماء وأرقام هواتف موظفي مؤسسات مجموعة البنك الدولي.

يتضمن التقرير السنوي بيانات أساسية عن جهاز موظفي المؤسسة. كما تتاح للجمهور معلومات عامة عن هيكل رواتب موظفي المؤسسة وطريقة تحديد مستويات الرواتب، ومزايا الموظفين وما ماثلها من معلومات. وهناك منشورات أو وثائق أخرى تعد خصيصا للنشر تبيّن الأهداف العامة لمؤسسة التمويل الدولية واستراتيجيتها المعتمدة في تعيين موظفيها وتحديد أماكن عملهم وإعادة توزيعهم وإبقائهم على رأس عملهم.

معلومات قانونية

اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية ونظامها الداخلي والاتفاقات التي عقدتها مع منظمة الأمم المتحدة وعدد من مؤسساتها كلها وثائق عامة متاحة للجمهور.

يتاح للجمهور، عند طلب ذلك، التقرير السنوي الذي تعده **لجنة الطعون**. وتكون مداولات **المحكمة الإدارية** علنية ما لم تقتضي ظروف استثنائية خلاف ذلك. ويتم نشر قرارات هذه المحكمة. كما

أن الوثائق والمداولات المتعلقة بقضايا قضائية خارجية تكون المؤسسة طرفا فيها متاحة من المحكمة المختصة وفقا للإجراءات المحلية.

القيود على الإفصاح عن المعلومات

مع بذل كل جهد ممكن لإبقاء القيود عند حدها الأدنى، يستدعي تحقيق فعالية قيام مؤسسة التمويل الدولية بوظائفها على الوجه السليم بعض الانتقاص من الانفتاح الكامل. ويعرض الملحق 1 لسياسة مؤسسة التمويل الدولية بشأن الإفصاح عن المعلومات شرحا مفصلا لأسباب عدم الإفصاح عن بعض الوثائق أو المعلومات.

الملحق 1

توضيح القيود المفروضة على الإفصاح عن المعلومات

تود مؤسسة التمويل الدولية بيان مجموعة من المبادئ الداعية لعدم الإفصاح عن أنواع محددة من الوثائق بهدف مساعدة جهاز إدارة المؤسسة وموظفيها في تنفيذ سياستها بشأن الإفصاح عن المعلومات، وذلك لطمأنة المتعاملين مع المؤسسة إلى أن سرية معلومات الأعمال التجارية الحساسة لابد أن تحترم، وطمأنة الجمهور إلى أن الحرية الاستنسابية الممنوحة لجهاز إدارة المؤسسة في تفسير هذه السياسة لن يساء استعمالها لتقليل مستوى المساءلة في المؤسسة.

إن افتراض أن الإفصاح عن المعلومات هو الأصل محدود بضرورة تفادي التسبّب بأية أضرار لمصالح الأعمال التجارية للمتعاملين مع المؤسسة وقدرتهم على المنافسة. فالمتعاملون معها يأتمنونها على معلومات لأغراض تمكينها من تحديد ما إذا كان ينبغي الاستثمار في الأعمال التجارية للمتعامل المعني، وإدارة الاستثمار ذا الصلة طوال مدة وجوده. وبوصفها مؤسسة مالية تشجع تنمية وتطوير مؤسسات الأعمال في القطاع الخاص، يتوجب على مؤسسة التمويل الدولية احترام سرية المعلومات الخاصة بالأعمال التجارية التي يتيحها لها المتعاملون معها. فإذا لم تحترم المؤسسة التوقعات المشروعة التي ينتظر المتعاملون معها أن تفي بها فيما يتعلق بسرية المعلومات، تتناقص مصداقيتها وفعاليتها، مما يمكن أن يعرضها لمسؤوليات قانونية. ولذلك، لا تفصح المؤسسة عن الوثائق والمعلومات غير العامة التي تقدّم للمؤسسة بموجب اتفاقات تنص

على السرية أو في إطار توقع أن لا يجري الإفصاح عنها ما لم يقبل المصدر المعني بذلك. كما لا تفصح المؤسسة عن الوثائق غير العامة التي يملكها الغير والتي لا يمكن الإفصاح عنها بدون موافقة أصحابها.

انسجاما مع ممارساتها المتبعة منذ زمن طويل، ومع ممارسات البنوك التجارية ومعظم المؤسسات المالية في القطاع العام (بشأن استثمارات القطاع الخاص لديها)، لا تفصح مؤسسة التمويل الدولية عن الوثائق القانونية العائدة لمشروعات تمولها المؤسسة. غير أنه لإتاحة المعلومات للمتأثرين محليا بالمشروعات وأصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين، تقوم المؤسسة فعلا بإتاحة المعلومات التي تصف وتبيّن الالتزامات التي تعهدت بها الجهات الراعية للمشروعات التي تمولها المؤسسة بشأن إجراءات تخفيف حدة الآثار البيئية والاجتماعية لتلك المشروعات، حسبما هو مبين بمزيد من التفصيل أعلاه وفي **الإجراءات البيئية والاجتماعية المعتمدة لدى مؤسسة التمويل الدولية**. ولكي تتيح المؤسسة أمثلة على أنواع التعهدات التي يشترط على المقترضين من المؤسسة التقيّد بها، تتاح للجمهور قائمة من التعهدات البيئية والاجتماعية المعيارية كنموذج عن التعهدات التي تنص عليها اتفاقيات القروض التي تعقد مع المتعاملين مع المؤسسة.

لا يفصح عن الوثائق والمعلومات المتعلقة بالمفاوضات بين مؤسسة التمويل الدولية والجهة المتعاملة معها، ما لم تنص هذه السياسة في موضع آخر على أنها تتاح للجمهور. كما لا تفصح المؤسسة عن المعلومات والوثائق التي يمكن أن تعرّض نتائج مفاوضات جارية للخطر.

لا تقوم مؤسسة التمويل الدولية بالإفصاح عن معلومات عن مشروعات ما زالت في مرحلة مبكرة نسبيا، وذلك لأنه إذا عرف أن المؤسسة كانت تدرس مشروعا ما، ولكنها قررت عدم الاستثمار فيه، يمكن أن تضر هذه المعلومات قدرة الجهة المتعاملة مع المؤسسة على الحصول على موارد تمويلية من مصدر آخر. كما أنه في السوق التنافسية تعتبر معرفة خطط الأعمال التجارية وتوقيتها من بين قضايا السرية الهامة للأعمال التجارية، ولاسيما في المراحل الأولى من التخطيط للمشروع. ولهذا السبب، يبقى **تقرير العمليات الشهري** سريا.

بمقتضى قواعد إجراءات مجلس الإدارة، تعتبر مداولات المجلس سرية. ولذا، لا تتاح للجمهور الوثائق التي تعرض على المديرين للنظر فيها أو استعراضها أو الموافقة عليها مثل تقارير مجلس الإدارة ومواجز المشروعات المقترح الاستثمار فيها. وقد يوافق المجلس على الكشف عن أوراقه

بشأن قضايا السياسات أو عن الدراسات القطاعية أو الإقليمية. ولا يجري الإفصاح عن أوراق المجلس بشأن مشروعات استثمار محددة لكونها تتضمن معلومات سرية خاصة بالجهة المعنية المتعاملة مع المؤسسة.

كما تعتبر مراسلات مؤسسة التمويل الدولية مع حكومات وهيئات البلدان الأعضاء بشأن القضايا التي تنشأ عن استثمارات المؤسسة سرية جدا. وتتعاون المؤسسة مع البلدان الأعضاء المعنية، ومختلف المنظمات الدولية، والهيئات الثنائية والبنوك والمؤسسات التجارية في إطار عمليات المؤسسة في البلدان الأعضاء فيها. ولا تتاح للجمهور الوثائق التي يتم تبادلها مع هذه الجهات بشأن القضايا ذات الاهتمام المشترك، والتي تتعلق بإجراءات اتخاذ القرارات في المؤسسة وفي تلك الجهات. كما لا يتم الإفصاح عن الوثائق والمعلومات التي لو أفصح عنها يمكن أن تؤدي إلى ما يعتبر تدخلا في الشؤون المحلية للبلد العضو وخرقا للمادة الثالثة، القسم 9، من اتفاقية إنشاء مؤسسة التمويل الدولية.

هناك أيضا الحاجة لصون عملية النظر في القضايا المطروحة على بساط البحث ولتسهيل وصون حرية وصراحة تبادل الأفكار فيما بين موظفي المؤسسة وجهازها الإداري والاستشاريين الذين تستعين بهم. ولهذا السبب، لا تتاح للجمهور الوثائق التي تحدد الاستراتيجيات القطرية التي تضعها المؤسسة، وتقارير التقييم المسبق للمشروعات، ومحاضر اجتماعات **لجنة الاستثمارات** والاجتماعات التي تتخذ فيها القرارات، وتقارير الإشراف على المشروعات وأية مذكرات داخلية وملاحظات على اجتماعات.

بصفتها مؤسسة مشاركة في تعاملات في الأسواق المالية الدولية، من المطلوب من المؤسسة الحفاظ على ممارسات مالية سليمة، شاملة التزام أقصى الحيطة في الإفصاح عن المعلومات المالية المتعلقة بأنشطتها. ولهذا السبب، لا تتاح للجمهور التوقعات المالية التي تضعها المؤسسة، وبيانات محددة عن قرارات استثمار معيّنة، وتقييمات الأهلية الائتمانية.

لا تفصح المؤسسة عن الوثائق والتقارير أو المراسلات في الأوضاع التي يمكن فيها أن يكون الإفصاح خرقا للقوانين النافذة، كالقيود التي تفرضها قوانين الأوراق المالية أو قوانين المصارف، أو التي يمكن أن تعرّض المؤسسة لمخاطر المقاضاة التي لا مبرر لها. وفي سياق الدعاوى القضائية، تتقدم المؤسسة بطلب احترام الحصانة والميزات التي تتمتع بها بمقتضى اتفاقية إنشائها.

تقضي مبادئ استخدام الموظفين أن تحافظ مؤسسة التمويل الدولية على وسائل الحماية الملائمة لاحترام الخصوصية الشخصية لكل من موظفيها وحماية سرية المعلومات الشخصية عن كل منهم. لذلك، لا يجري الإفصاح عن سجلات أي من الموظفين والمعلومات الطبية الشخصية الخاصة بهم، ولا عن مداولات آليات الاستئناف والطعن الداخلية لجهات من خارج مجموعة البنك الدولي إلا في الحدود المسموح بها في نظام الموظفين.

ليس المقصود من وصف القيود المفروضة على افتراض مؤسسة التمويل الدولية أن الإفصاح عن المعلومات هو الأصل أن يكون شاملا ولا كاملا. فقد تنشأ أوضاع غير متوقعة يقرر فيها كبار مديري المؤسسة، بعد دراسة متعمقة، في إطار احترام المبادئ المحبذة للإفصاح عن المعلومات، أن مصالح المؤسسة والبلدان المساهمة فيها أو أصحاب المصلحة الحقيقية الآخرين تقتضي عدم الإفصاح عن معلومات محددة.